عصفت بأمالهم الصراعات المسلحة

٤٠٠ عائلة من مدينة الصدر تنتظر ايواءها في معسكرات وقتية

بغداد / اصوات العراق

وجد مصور صحفي يسكن في مدينة الصدر نفسه مضطراً لترك منزله والعيش في بيت شقيقه قرب حي الكرادة مع بناته الثلاث وولده وزوجته هرباً من تهديد المسلحين له لإجباره على ترك عمله الصحفي، فيما تنتظر مئات الأسر التي تقطعت بها السبل تهيئة معسكرات وعدت الحكومة بإقامتها لإيوائهم خلال حملتها العسكرية على المسلحين في المدينة.

وبين المصور الصحفي (ح ك) الذي يسكن في مدينة الصدر أنه ترك منزله مع بناته الثلاث وولده وزوجته بسبب تهديد المسلحين له بعد أن طلبوا منه العمل معهم أو ترك المدينة من دون عودة، إذ ذهب إلى منزل شقيقه قرب حي الكرادة ليعيش هناك.

وبحسب المصور الصحفي فأن اغلب المواطنين من سكنة قطاعات (٩، ١٠ ، ١١) تركوا منازلهم نتيجة العمليات العسكرية الكثيفة القريبة من سكنهم، فيما ذكر الناطق المدني باسم خطة فرض القانون أن الحكومة هيأت معسكرات لإيواء عوائل النازحين من المدينة البالغ عددهم "أكثر من ٤٠٠ عائلة حتى الآن".

وتقدر أعداد سكان مدينة الصدر الواقعة شرقي العاصمة بغداد بنحو ٢ - ٤ ملايين شخص.

وقال الناطق المدني باسم خطة فرض القانون تحسين الشيخلي إن "الحكومة تنوي خلال اليومين المقبلين إقامة معسكرات إيواء للنازحين من مدينة الصدر في ملعبي الشعب والصناعة ومعسكر الرشيد ببغداد".

وأوضح أن أربعة أنواع من العائلات في مدينة الصدر ستستفيد من هذه المعسكرات "أولها عوائل متعاونة مع الأجهزة الأمنية الحكومية في المدينة وتتعرض للتهديد من المسلحين في حالة بقائها داخل المدينة، والثانية هي العوائل التي تعرضت للتهديد بسبب عملهم بالوظيفة الحكومية، وثالثا عوائل تعرضت حياة أفرادها للخطر بسبب عدم مبالاة المسلحين بزرع العبوات وضرب الصواريخ من أمام منازلهم وأخيرا العوائل التي بدأت تتضايق من العمليات المسلحة التي لا تنتهي ليل نهار".

وأضاف الشيخلي أن "معسكرات الإيواء هذه وقتية وستجهز بالخيم والماء والكهرباء ووجبات غذائية وحتى مستلزمات الطبخ" للعوائل النازحة من مدينة الصدر التي قدر الشيخلي أعدادها بـ "أكثر من ٤٠٠ عائلة حتى الآن".

ويذكر في هذا المجال أن مدينة الصدر كانت مسرحاً لمواجهات دامية بين القوات الأمنية مدعمة بالقوات متعددة الجنسية من جهة والعناصر المسلحة التي بدأت في أعقاب شن الحكومة حملة على "المسلحين الخارجين على القانون" من جهة اخرى التي بدأت في البصرة جنوبي العراق في نهاية آذار الماضي ثم امتدت إلى محافظات أخرى.

وفي السياق ذاته أعلنت الحكومة أنها ترمي إلى فرض سلطة الدولة على كل المناطق ونزع سلاح العناصر المسلحة في المدينة .

أما شارحاً وضعه المعيشي وهو أحد سكنة مدينة الصدر فقد تقطعت به السبل بسبب الظروف الصعبة منتظراً إقامة هذه المعسكرات للجوء إليها.

وقال أبو ماجد "نعيش أنا وزوجتي وبناتي الست وولدي الذي يعمل في قوات الحرس الوطني حالة من الخوف لأن ولدي هدد من قبل المسلحين، لذا أنتظر إقامة هذه المعسكرات للجوء إليها"، موضحا أنه هيأ بعض المستلزمات الضرورية استعدادا للذهاب إلى هذه المعسكرات.

وقال صاحب محطة تعبئة طلب عدم الكشف عن أسمه إن "المسلحين يفرضون زيادة على سعر لتر البنزين خمسين ديناراً يعتبرونه دخلاً للهيئة الاقتصادية للجهة التي ينتمون لها"، و"أبدلوا العاملين في محطته بآخرين ينتمون إليهم ومن يعارض نهجهم يعرض حياته وعائلته للموت على أيديهم".

وشكا أبو جبار وهو تاجر للمواد الغذائية في سوق جميلة من قيام المسلحين بمنع دخول العربات التي تنقل شاحناتهم إلى محالهم ومخازنهم إلا بدفع مبلغ ١٥٠ ألف دينار (نحو ١٢٥ دولارا أمريكيا) لكل شاحنة.

وقال "عليك أن تحصل على رضا المسلحين للعمل في سوق جميلة للمواد الغذائية لأنهم يفرضون سيطرتهم عليه ويتهمونك بالخيانة الوطنية وينفذون بك مختلف الأحكام في حالة مخالفتهم".

وبدورها، انتقدت لجنة المهجرين والمرحلين في مجلس النواب ما وصفته بسكوت الحكومة العراقية حيال إيجاد حل مناسب وسريع لأزمة اللاجئين في العراق وخصوصا مواطني مدينة الصدر، وقال رئيس اللجنة عبد الخالق زنكنه أن "الحكومة لا تحرك ساكناً لإيجاد حل مناسب وسريع لحل أزمة اللاجئين في العراق".

وبين زنكنه أن "هؤلاء النازحين يمثلون نسبة ١٧٪ من سكان العراق ويجب على الحكومة أن تمارس دورها في تحسين ظروفهم الإنسانية الصعبة"، مؤكدا إن اللجنة "وجهت طلبات عديدة لهيئة رئاسة مجلس النواب لطرح مشكلة النازحين على الحكومة العراقية لكن من دون جدوى".

ولفت زنكنه إلى وجود نوعين من النزوح "الأول يتمثل بالنزوح إلى المناطق الآمنة خوفاً من القصف والعمليات العسكرية والقسم الآخر هو النزوح إلى ملاعب كرة القدم ومنها ملعب الشعب وسط بغداد".

ونوه رئيس لجنة المهجرين والمرحلين في مجلس النواب بأن هناك "٢٣٨ ألف عائلة نازحة في عموم العراق.. ومليوني شخص نازح خارج العراق"، مطالباً الحكومة بـ"تخصيص ٣-٥ ٪ من عائدات النفط لتحسين ظروف هؤلاء اللاجئين".

وبين زنكنه أن "الصراعات السياسية والطائفية والقومية، التي عصفت بالبلاد خلال السنوات الخمس الماضية، هي السبب الرئيس في نزوح وهجرة هذا العدد الكبير من المواطنين العراقيين".

وكان المتحدث باسم عمليات بغداد (فرض القانون) قاسم عطا قد قال في تصريح سابق : إن رئيس الوزراء نوري المالكي أمر بتخصيص ثلاثة ملاعب لكرة القدم ببغداد كي تكون ملاذاً آمنا لسكان مدينة الصدر الذين يريدون النزوح منها على خلفية الاشتباكات التي تشهدها منذ نهاية شهر آذار الماضي.

وأضاف عطا أن قيادة عمليات بغداد، وبالتعاون مع وزارتي الهجرة والشباب، اختارت ملاعب الشعب والطلبة والصناعة لتكون أماكن مؤقتة بديلة، بعد توفير الخدمات اللازمة، لتكون ملاذاً آمناً للعوائل التي ترغب بالنزوح من مدينة الصدر.

من جهتها، هيأت منظمة الهلال الأحمر العراقية خطة لمساندة أمر رئيس الوزراء بإقامة معسكرات الإيواء في ملعبي الشعب والصناعة ومعسكر الرشيد ببغداد.

وذكر مسؤول في المنظمة رفض الكشف عن اسمه أن هيئة الهلال الأحمر العراقية "تعتزم تنفيذ خطة بالاعتماد على كوادرها لمساندة خطة الحكومة بإقامة معسكرات لإيواء النازحين من مدينة الصدر من خلال توزيع مواد غذائية وإغاثية لتخفيف العبء عليهم".

في الحدث

ابراج المسؤولين

مؤيد عبد الزهرة

كم هو جميل ان يستجيب السياسي والمسؤول عن هذا التيار او ذاك لدعوتك ويحدد لك زماناً ومكاناً للحديث عن شؤون البلاد وهموم المواطن ويضيء جوانب لم تضأ بعد.

والاجمل ان يتسم اللقاء بالبساطة من دون ادعاء او تكلف او مبالغة.

وكم هو مؤلم ومؤسف ان لايستجيب البعض و"يتهرب" بوسائل شتى وهو يختلق الأعذار عبر سلسلة من " المصدات البشرية" التي تؤلف جهازاً للعلاقات او ما يعرف بمدراء المكاتب بدعوة "الانشغال" تارة للوفود وطوراً بالاجتماعات وثالثة بزعم السفر .. و..و في وقت تطالع فيه تصريحات واحاديث لهذا البعض تكاد تكون شبه يومية لصحف من دون سواها وهي في الإجمال لاتقدم ولاتؤخر ، بل هي ان شئنا القول نوع من الدعاية وعملية التلميع لهذا المسؤول "الهمام" ولوزارته وحزبه ليس إلا!

والأكثر إيلاما ان يصل الكذب بهذا البعض حداً فاضحاً لايخجلون منه وعلى سبيل المثال لا الحصر طلب احد مراسلينا الصحفيين من احد النواب في كتلة سياسية بارزة ، وعبر الهاتف ان يجيبه عن قضية معينة يجري التداول بشأنها ، فما كان من النائب الا الاسف والاعتذار بدعوى انه غير موجود في بغداد حالياً ، وانه في احدى المحافظات وسيعود بعد يومين ، مع ان زميلنا كان يراه امامه من خلف زجاج البرلمان ولايفصل بينهما سوى أمتار قليلة.

وهناك انموذج آخر يبالغ من الناحية الأمنية الى حد الفضيحة إذ لا يكتفي بعدم الرد على هاتفه المعروف لديك او يسمح لمن وضعه في موقع متقدم من المحسوبين عليه وعلى حزبه بان يكون وسيطاً لتحديد زمان ومكان اللقاء به لاجراء حديث او مقابلة عن قضايا عامة ويكتفي بأن تكتب له طلبا وترسله بالبريد الالكتروني ليرسل فيما بعد عن طريق المقرب منه له حتي يجيبك عن طلبك مع هذا تكرار الاتصال مرة واثنتين وثلاثاً وعشراً وتلح في السؤال ولاجواب! ومثل هذا الانموذج ثمه العديد مايجعلك تتساءل عن مدى جدوى وجدية وجود هؤلاء في الواجهة .. فأي واجهة لوجوه كهذه تمارس "استعلاء" و"عدوانية مهذبة".اجل ثمة من يحتل مقعده في برج عاجي وهو يتعامل مع الصحافة المحلية بمنظار الازدراء وعدم المبالاة وحتى تكليف نفسه او من يمثله عناء الرد او الاعتذار في حين تجده يتسابق للظهور في الفضائيات حتى تكاد تشم وتعرف نوع العطر الذي يملأ الشاشة ولانقول شكل ولون ربطة العنق التي لايرتديها الا متى ظهر على الشاشة!

> ثمة من يحتل مقعده في برج عاجي وهو يتعامل مع الصحافة المحلية بمنظار الازدراء وعدم المبالاة وحتى تكليف نفسه او من يمثله عناء الرد او الاعتذار في حين تجده يتسابق للظهور في الفضائيات حتى تكاد تشم وتعرف نوع العطر الذي يملأ الشاشة ولانقول شكل ولون ربطة العنق التي لايرتديها الا متى ظهر على الشاشة!

ان عزاءنا يبقى في مساحة ودائرة الضوء التي تتسع يوماً بعد يوم والتي يمثلها ويتمثلها عدد لايستهان به من للسياسيين و المسؤولين للعديد من الحركات والتيارات فضلاً عن الشخصيات المستقلة التي عرفت بالتواضع والجرأة والصدق والتجاوب والاستجابة وتقدم مايمكن تقديمه من تسهيلات في سبيل اضاءة جوانب لم تضأ بعد وترحيبها الحار بالكتاب والصحفيين لنشر الحقيقة واعمامها.

نعم ثمة فرق بين اولئك الذين فضلوا ابراجهم العاجية واولئك الذين يلتقطون نبض الشارع.

الصحة تهيئ مؤسساتها لاستقبال الحالات الطارئة في الموصل

بغداد / المدى

وفي السياق ذاته اتخذت وزارة الصحة التدابير اللازمة باستنفار المؤسسات الصحية وتوفير الادوية والمستلزمات إسناداً لخطة زئير الاسد التي باشرت القوات الامنية تنفيذها قطعاً لدابر الإرهاب في نينوى.

وأكد الوكيل الاداري لوزارة الصحة الدكتور خميس حسين السعد لـ(المدى) ان التدابير متخذة من خلال توفير الادوية والمستلزمات الطبية وتهيئة جميع المؤسسات الصحية لاستقبال الحالات الطارئة في محافظة نينوى.

في اطار خطة زئير الاسد الامنية قال الوكيل والإداري لـ(المدى) : ان دائرة صحة نينوى زودت مؤسساتها الطبية بجميع الاحتياجات الفورية وان هناك اتصالات مستمرة مع غرفة العمليات في الوزارة لتزويدها بجميع المعلومات والاحتياجات.

وشدد الوكيل على حرص الوزارة في توفير افضل الخدمات الصحية على المناطق الخارجة من محنة الارهاب المفروض عليها.

على خلفية تكرار الاعتداءات عليهم

مرصد الحريات يصدر قائمة سوداء بأسماء المعتدين على الصحفيين

بغداد / الوكالات

أعلن مرصد الحريات الصحفية في العراق ، عن إطلاق لائحة سوداء تشمل أسماء من يهاجمون أو يعتدون على الصحفيين مباشرة أو يأمرون حمايتهم بذلك ، مشيرا إلى هذه اللائحة ستشمل مسؤولين سياسيين وعسكريين ووزراء وحتى زعماء العناصر المسلحة (دون أن يحدد أسماءهم).

وقال المرصد في بيان له صدر أمس الاثنين "وفي ظل الإفلات من تحمل مسؤولية الاعتداءات التي تطال الصحفيين والعاملين في القطاع الإعلامي والتي تثقل كاهلهم عند ممارستهم يمارسون أعمالهم الصحفية يعلن مرصد الحريات الصحفية عن إطلاق لائحة سوداء تشمل أسماء من يهاجمون أو يعتدون على الصحفيين مباشرة أو يأمرون حماياتهم بذلك".

الى ذلك دعا المرصد "جميع الصحفيين لمقاطعة الجهات التي تنتهك حقوق الصحفيين وتعتدي عليهم بالضرب أو التي تمنعهم من ممارسة عملهم، لتبيان أهمية الإعلام لتلك الجهات وأهمية الصحفي وقدسية عمله".

واستنكر المرصد "الاعتداء الذي طال مراسل راديو سوا في البصرة صفاء العيسى أول أمس أثناء محاولته تغطية فعاليات مهرجان المربد المقام هناك" ونقل عن العيسى قوله إن عناصر حماية الوكيل الأقدم لوزارة الثقافة جابر الجابري "قاموا بالاعتداء علي وهددني أحدهم بوضع كيس في رأسي وبعدها ضربوني على وجهي، واقتادوني إلى غرفة صغيرة".

وأشار المرصد في بيانه إلى أن الجابري "نفى هذه الاتهامات و اتصل بوسائل الإعلام التي نشرت الخبر وطالبهم برفعه واتهم عناصر حماية آخرين تابعين لوزير العدل صفاء الصافي بالاعتداء على العيسى". مما أدى بوزير العدل.

أن " اتصل بدوره بوسائل الإعلام نفسها و رد الاتهامات إلى الجابري". وعلى خلفية هذه الاتهامات نفى مصدر مسؤول في وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب ووزارة العدل في وقت سابق قيام أفراد من حماية الوزير صفاء الدين الصافي بالاعتداء بالضرب على مراسل راديو سوا.

وقال بيان صدر عن الدائرة الإعلامية في مجلس النواب تلقت (أصوات العراق) نسخة منه إن الخبر عار عن الصحة ومختلق وان المعتدى عليه لم يقدم أي شكوى لأي جهة إن كان صادقا في ادعائه.

وأوضح البيان أن هذه اللائحة "ستشمل المسؤولين السياسيين، العسكريين، الوزراء، أعضاء برلمان، رؤساء الحكومات المحلية، المدراء العامين، الموظفين وزعماء الجماعات المسلّحة، الذين يتمتعون بشكل عام بحصانة تحميهم من المحاسبة عن هذه الانتهاكات الخطيرة التي يرتكبونها بحق حرية العمل الصحفي وحرية التعبير في البلاد".

ووصف البيان اعتداءاتهم بأنها "بدت الآن تشكل أحد أبرز التهديدات والمخاطر اليومية التي يواجهها الصحفيون".

ويأتي هذا الحادث بعد يوم واحد من قيام عناصر من الجيش العراقي بالتعرض لمصور الوكالة الفرنسية للأنباء عصام السوداني العامل في البصرة عندما كان يحاول تصوير ما خلفه انفجار عبوة ناسفة وسط البصرة.

كما شهدت البصرة حادثا آخر هو الثالث خلال أقل من شهر بعد قيام عناصر من الجيش بالتعرض لحيدر المنصوري نقيب الصحفيين في البصرة وأحمد عبد الصمد عضو الهيئة الإدارية للنقابة ومصور يعمل في قناة الفيحاء قبل نحو أسبوعين أثناء تصوير أحد الأسواق الشعبية وسط المدينة. واستنكاراً لتبعات هذا الحادث قررت الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين في البصرة غلق أبواب النقابة وإيقاف كافة أنشطتها لأجل غير محدد احتجاجا على الحادث.

وبين المرصد أن القائمة التي أعدها "ستكون باللغات (العربية، الكردية، الانكليزية) وستوزع بشكل متفاوت على المنظمات الدولية و الحقوقية العالمية، مع إطلاق حملة تنسيق مع وسائل الإعلام لمقاطعة تغطية أخبار ونشاطات الشخصيات التي ستكون أسماؤهم في هذه اللائحة".

كما أشار المرصد إلى "ظاهرة خطيرة تمارسها بعض الجهات والشخصيات لوضع رئاسة الحكومة الحالية بموقف محرج أمام المجتمع الدولي بشأن حرية الصحافة والتعبير من خلال اعتداءاتها وقمعها للصحفيين، بخلاف التوجهات التي يبديها رئيس الحكومة نوري المالكي، ما يتوجب وقوف الحكومة بالضد من هذه التصرفات الشنيعة بحق وسائل الإعلام".

يذكر أن مرصد الحريات الصحفية (JFO) منظمة مستقلة، مقرها بغداد تعنى بالدفاع عن الصحفيين والحريات الصحفية وتعمل بشراكة منظمة مراسلون بلا حدود.

حتى نعيش واطفالنا بسلام

طارق الجبوري

لعل حيدر ذا الـ (١٣) ربيعاً لن يكون الاول مثلما لم يكن الاخير في مسلسل القتل الخطأ الذي راح ضحيته الكثير من الابرياء ما دام البعض استمرا حمل السلاح خارج نطاق القانون.. وما دامت هنالك اطراف تصر على افتعال الازمات وتنفخ في نار الصراعات للحيلولة من دون توفر مستلزمات استعادة العراق عافيته وسيادته كاملة..

قصة هذا الفتى مثل قصص كثيرة اعتدنا سماعها عمن تغتالهم الرصاصات الطائشة سواء كان مصدرها عصابة او اية قوة اخرى، والمشهد يتكرر بأكثر من صورة برغم بارقة الامل التي وفرتها خطة فرض القانون التي لاقت دعماً من جميع فئات الشعب.

والمؤسف في الموضوع ان المشهد يتكرر وكأن الفاعلين يعمدون الى هذه الاعمال الوحشية كي يرغمونا ان ننسى معنى الفرح ولكن هيهات..

وحسب اعتقادي انه لم يدر ببال حيدر ولا ذويه عندما توجه الى ضفة النهر المجاور لمنطقة سكناه ليقضي وقته باصطياد السمك بما اعتاد ان يفعل مع اقرانه ولم يعلم المقربون منه ان القدر ينتظره ، هناك ليصيده فيسلبه روحه فيعود جثة مع شبكة صيد خالية الا من بصمات يده البريئة التي لم ترد مغادرتها.

بعد ايام وعندما زار والده اعضاء المجلس البلدي لمنطقة العطيفية لتسجيل شكوى ضد من اطلق النار، لم يطلب هذا الوالد المفجوع تعويضاً مادياً لكنه ، وكما اخبرني احد الاصدقاء من سكنة المنطقة، تحامل على جميع احزانه وآلامه ، وقال بغصة واضحة: نريد ان نحمي اولادنا بالامن والقانون لكي لايصاب طفل آخر بطلقة شك طائشة .. هذا هو التعويض الذي يريحنا وربما يريح روح حيدر وكل الاطفال الابرياء الذين راحوا ضحية العنف والارهاب.

الآن وبعد خمس سنوات صعبة ازهقت فيها الكثير من الارواح البريئة حان الوقت لكي يعبر كل واحد منا بالكلمة والفعل عن موقف واضح ازاء كل الظواهر الدخيلة والمظاهر الغريبة على مجتمعنا.. وربما تتحمل منظمات المجتمع المدني.. والمجالس المحلية والبلدية والجوامع والحسينيات دوراً أكبر في هذا المجال..

إنها مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع لترسيخ قيم المحبة والتسامح واحترام إرادة القانون ..فلنكن مع القانون لكي نعيش ويعيش اطفالنا بسلام وأمن ،فهم مستقبل العراق وغده الذي ننتظره بفارغ الصبر.

دماء اطفال العراق أمانة فهل نحن اهل لحفظها وصيانتها؟